

صندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)

القوائم المالية
وتقرير المراجع المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

صفحة	الفهرس
2-1	تقرير المراجع المستقل
3	قائمة المركز المالي
4	قائمة الدخل الشامل
5	قائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات
6	قائمة التدفقات النقدية
21-7	إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير المراجع المستقل إلى السادة/ حاملي الوحدات ومدير صندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية المحترمين

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

رأينا

في رأينا، أن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لصندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية ("الصندوق") كما في 31 ديسمبر 2023، وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

ما قمنا بمراجعته

تتألف القوائم المالية للصندوق مما يلي:

- قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023.
- قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية، التي تتضمن المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في تقريرنا بالتفاصيل ضمن قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية.

نعتمد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا.

الاستقلال

إننا مستقلون عن الصندوق ومدير الصندوق وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") المتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق.

معلومات أخرى

إن مدير الصندوق مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للصندوق، لكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا حولها، التي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيد حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند قراءتها نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتوافق بصورة جوهرية مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي تم الحصول عليها خلال عملية المراجعة، أو خلافاً لذلك تتضمن تحريفات جوهرية.

و فيما لو استنتجنا، عند قراءة التقرير السنوي للصندوق أنه يحتوي على تحريفات جوهرية، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ حاملي الوحدات ومدير صندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية المحترمين

مسؤوليات مدير الصندوق ومجلس إدارة الصندوق عن القوائم المالية

إن مدير الصندوق مسؤول عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، والأحكام المطبقة للأنحة صناديق الاستثمار الصادرة عن هيئة السوق المالية وشروط وأحكام الصندوق، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مدير الصندوق ضرورياً ليمكن من إعداد قوائم مالية خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن مدير الصندوق مسؤول عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم ينو مدير الصندوق تصفية الصندوق أو وقف عملياته أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس إدارة الصندوق، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. يُعد التأكيد المعقول مستوى عالياً من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش يعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية لمدير الصندوق.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مدير الصندوق.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام مدير الصندوق لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة الصندوق على الاستمرار في أعماله. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الصندوق في أعماله.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال مراجعتنا.

برايس واتر هاوس كوبرز



بدر إبراهيم بن محارب
ترخيص رقم 471

21 رمضان 1445هـ
(31 مارس 2024)

صندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)

قائمة المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي	كما في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي	ايضاحات	
			الموجودات
25,602,887	27,342,762	7	نقد وما يماثله
264,157,809	354,762,826	8	استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
9,259,348	63,423	10	مطلوب من طرف ذي علاقة
21,289	6,590		موجودات أخرى
25,746	-		ذمم مدينة مقابل وحدات مبيعة
299,067,079	382,175,601		مجموع الموجودات
			المطلوبات
12,360,758	-	10	مطلوب إلى طرف ذي علاقة
456,923	592,780	10	أتعاب إدارة مستحقة الدفع
163,928	115,504		مطلوبات أخرى
12,981,609	708,284		مجموع المطلوبات
286,085,470	381,467,317		حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات
21,383,362	20,798,357		وحدات مصدرة
13,3789	18,3412		حقوق الملكية للوحدة الواحدة بالريال السعودي

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (17) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

صندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)

قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي	إيضاحات	
			الدخل
38,278,585	101,516,059	9	صافي الربح على استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
7,150,316	10,763,270		إيرادات توزيعات أرباح
382	14		إيرادات أخرى
(512,785)	-		خسائر صرف عملات أجنبية
44,916,498	112,279,343		
			المصاريف
(6,294,831)	(6,726,892)	10	أتعاب إدارة
(1,074,796)	(1,047,746)	11	مصاريف أخرى
(7,369,627)	(7,774,638)		
37,546,871	104,504,705		صافي الدخل للسنة
-	-		الدخل الشامل الآخر
37,546,871	104,504,705		مجموع الدخل الشامل للسنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (17) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

صندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)
قائمة التغيرات في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي	
287,684,030	286,085,470	حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات في بداية السنة
37,546,871	104,504,705	التغيرات من العمليات مجموع الدخل الشامل للسنة
14,800,822	14,336,144	التغيرات من معاملات الوحدات قيمة الوحدات المصدرة
(53,946,253)	(23,459,002)	قيمة الوحدات المستردة
(39,145,431)	(9,122,858)	صافي التغير من معاملات الوحدات
286,085,470	381,467,317	حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات في نهاية السنة

معاملات الوحدات

تتلخص معاملات الوحدات خلال السنتين فيما يلي:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 الوحدات	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 الوحدات	
24,178,132	21,383,362	الوحدات في بداية السنة
1,153,242	854,934	وحدات مصدرة
(3,948,012)	(1,439,939)	وحدات مستردة
(2,794,770)	(585,005)	صافي التغير في الوحدات
21,383,362	20,798,357	الوحدات في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (17) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

صندوق السعودي السعودي الخليجي للطروحات الأولية
(تديره شركة السعودي السعودي كابييتال)

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي	إيضاحات
37,546,871	104,504,705	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية صافي الدخل للسنة
5,660,204	(78,984,104)	9 تعديلات لتسوية صافي الدخل للسنة مقابل صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية: (ربح) / خسارة غير محققة من استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة في الربح أو الخسارة
43,207,075	25,520,601	التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية: استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مطلوب من طرف ذي علاقة موجودات أخرى مطلوب إلى طرف ذي علاقة أتعاب إدارة مستحقة الدفع مستحقات ومطلوبات أخرى
5,086,547	(11,620,913)	
(9,259,348)	9,195,925	
3,342,875	14,699	
9,585,478	(12,360,758)	
(32,127)	135,857	
98,158	(48,424)	
52,028,658	10,836,987	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
14,775,076	14,361,890	التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية متحصلات من وحدات مصدرة، بالصافي
(53,946,253)	(23,459,002)	قيمة الوحدات المستردة، بالصافي
(39,171,177)	(9,097,112)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
12,857,481	1,739,875	صافي التغير في النقد وما يماثله
12,745,406	25,602,887	نقد وما يماثله في بداية السنة
25,602,887	27,342,762	نقد وما يماثله في نهاية السنة

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (17) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

صندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية (تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)

إيضاحات حول القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

1 معلومات عامة

صندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية ("الصندوق") هو صندوق أسهم مفتوح ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية تم إنشاؤه بناءً على اتفاقية بين شركة السعودي الفرنسي كابيتال ("مدير الصندوق") والمستثمرين ("حاملي الوحدات"). بدأ الصندوق عملياته في 7 رمضان 1436هـ (الموافق 24 يونيو 2015).

يهدف الصندوق إلى تحقيق نمو طويل الأجل في رأس المال من خلال الاستثمار في الطروحات العامة الأولية المتوافقة مع أحكام الشريعة في دول مجلس التعاون الخليجي والشركات المدرجة حديثاً في أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون، التي لم يبلغ على إدراجها أكثر من خمس سنوات. كما أن له الحق في الاستثمار في الحقوق القابلة للتداول المتوافقة مع أحكام الشريعة للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية ("تداول")، وكذلك الاستثمار في الأسهم التي تم تسجيلها وقبول إدراجها في السوق الموازية والحقوق القابلة للتداول لهذه الشركات. يهدف الصندوق أيضاً إلى تحقيق أداء يفوق معدل أداء المؤشر الاسترشادي (مؤشر التقييم النموذجي للطرح العام الأولي).

خلال السنة، حدّث الصندوق الشروط والأحكام الخاصة به بتاريخ 15 ربيع الآخر 1445هـ (الموافق 30 أكتوبر 2023)، والتي تم اعتمادها من قبل هيئة السوق المالية.

إن مدير ومشغل الصندوق هو شركة السعودي الفرنسي كابيتال، وأمين حفظ الصندوق هو شركة اتش اس بي سي العربية السعودية.

2 الجهة التنظيمية

يخضع الصندوق لأحكام لائحة صناديق الاستثمار ("اللائحة") الصادرة عن هيئة السوق المالية بتاريخ 3 ذي الحجة 1427هـ (الموافق 24 ديسمبر 2006) والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ 12 رجب 1442هـ (الموافق 24 فبراير 2021) اعتباراً من 19 رمضان 1442هـ (الموافق 1 مايو 2021).

3 أسس الإعداد

1-3 بيان الالتزام

أعدت هذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

يتم عرض الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي حسب ترتيب السيولة.

يرد في الإيضاح رقم (13) تحليل بشأن الاسترداد أو التسوية خلال 12 شهراً بعد تاريخ التقرير (متداول) وبعد أكثر من 12 شهراً بعد تاريخ التقرير (غير متداول).

2-3 أسس القياس

أعدت هذه القوائم المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية، باستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة المقاسة بالقيمة العادلة.

3-3 العملة الوظيفية

تظهر هذه القوائم المالية بالريال السعودي وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للصندوق.

4-3 الاشتراكات/ الاستردادات

تُقبل طلبات الاشتراكات/ الاستردادات في أيام الإثنين والخميس. يتم تحديد قيمة حقوق الملكية للصندوق لغرض شراء أو بيع الوحدات بقسمة مجموع حقوق الملكية (القيمة العادلة لموجودات الصندوق ناقصاً لمطلوبات الصندوق) على مجموع عدد وحدات الصندوق القائمة.

4 السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية

إن السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية مبينة أدناه. وقد تم تطبيق هذه السياسات بشكل منتظم على الفترات السابقة ما لم يذكر غير ذلك.

أدوات مالية

الإثبات المبني

يُسجَل الصندوق أي أصل أو التزام مالي في قائمة المركز المالي فقط عندما يصبح طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة.

عند الإثبات المبني، يتم قياس الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بقيمتها العادلة. وفي حالة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فتمثل قيمتها العادلة ناقصًا تكاليف المعاملة العائدة مباشرة إلى اقتناء أو إصدار الأصل المالي أو الالتزام المالي قيمة الإثبات المبني. بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يتم تسجيل تكاليف المعاملة كمصاريف في قائمة الدخل الشامل.

التصنيف

يصنف الصندوق موجوداته المالية ضمن الفئات التالية:

- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.
- التكلفة المطفأة.

تستند هذه التصنيفات إلى نموذج أعمال الصندوق في إدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية.

يقوم الصندوق بقياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة عندما يكون الأصل المالي ضمن نموذج أعمال للاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تقتصر على مدفوعات لأصل الدين والفائدة فقط على مبلغ أصل الدين القائم يتم إثبات أي دخل ناتج عن هذه الموجودات باستخدام طريقة الفائدة الفعلي.

بالنسبة للموجودات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، يتم تسجيل الأرباح والخسائر إما في الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الأخر. بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية، يعتمد ذلك على ما إذا كان الصندوق قد اختار بشكل غير قابل للإلغاء في وقت الإثبات المبني أن تتم المحاسبة عن استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

يُصنّف الصندوق جميع المطلوبات المالية بأنها مقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي باستثناء المطلوبات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم تصنيف الاستثمار في حقوق الملكية حاليًا بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بينما يتم تصنيف النقد وما يمثله والموجودات الأخرى وأتعاب الإدارة مستحقة الدفع والمستحقات والمطلوبات الأخرى والذمم الدائنة مقابل الوحدات المستردة والمطلوب إلى / من طرف ذي علاقة على أنها موجودات مالية/ مطلوبات مالية محتفظ بها بالتكلفة المطفأة.

إلغاء إثبات الأدوات المالية

يقوم الصندوق بإلغاء إثبات أصل مالي عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من ذلك الأصل، أو عندما يقوم بتحويل الأصل المالي وجميع المخاطر والمزايا المتعلقة بملكية الأصل بصورة جوهرية إلى طرف آخر. إذا لم يتم الصندوق بتحويل أو الاحتفاظ بجميع المخاطر والمزايا المتعلقة بالملكية بصورة جوهرية واستمر في السيطرة على الأصل المحوّل، يثبت الصندوق حصته المحتفظ بها في الأصل والالتزام المرتبط به للمبالغ التي قد يتعين عليه سدادها. إذا احتفظ الصندوق بصورة جوهرية بجميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المحوّل، يستمر الصندوق في إثبات الأصل المالي ويقوم أيضًا بإثبات تمويل مضمون للمحصلات المقبوضة.

يتم إلغاء إثبات المطلوبات المالية عند الوفاء بالالتزام المتعلق بالمطلوبات أو إلغائه أو انقضاء أجله. عندما يتم استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس المفروض بناءً على شروط جديدة مختلفة عن السابقة بشكلٍ جوهري أو عندما يتم تعديل شروط الالتزام الحالي بشكلٍ كامل، تتم معاملة هذا الاستبدال أو التعديل بمثابة إلغاء إثبات للالتزام الأصلي وإثبات لالتزام جديد. ويُدْرَج الفرق بين القيم الدفترية ذات الصلة في قائمة الدخل الشامل.

مقاصة الأدوات المالية

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وتقييد بالصافي في قائمة المركز المالي عند وجود حق حالي نافذ نظاماً بمقاصة المبالغ المثبتة ويكون هناك نية لتسويتها على الأساس الصافي أو يمكن تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يقوم الصندوق بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجوداته المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة على أساس استطلاع المستقبل. تستند الخسارة الائتمانية المتوقعة إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً والخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. إن الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً تُعد جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الناتجة عن حالات التخلف عن السداد المحتملة على أداة مالية في غضون 12 شهراً بعد تاريخ التقرير. ومع ذلك، عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها، سيستند المخصص إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

الوحدات القابلة للاسترداد

تصنف الوحدات القابلة للاسترداد كأدوات حقوق ملكية عندما:

- تعطي الوحدات القابلة للاسترداد لحامل الوحدات الحق في الحصول على حصة نسبية من صافي موجودات الصندوق في حالة تصفية الصندوق.
- تكون الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات التابعة لكافة الفئات الأخرى للأدوات.
- تكون كافة الوحدات القابلة للاسترداد ضمن فئة الأدوات التابعة لكافة الفئات الأخرى للأدوات ذات الخصائص المتطابقة.
- لا تتضمن الوحدات القابلة للاسترداد أي التزامات تعاقدية لدفع النقد أو أصل مالي آخر ما عدا حقوق حاملي الوحدات النسبية في صافي موجودات الصندوق.
- يكون إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة العائدة إلى الوحدات القابلة للاسترداد على مدى عمر الأداة معتمداً بشكل جوهري على الربح أو الخسارة، والتغير في صافي الموجودات المثبتة أو التغير في القيمة العادلة لصافي موجودات الصندوق المثبتة وغير المثبتة على مدى عمر الأداة المالية.

بالإضافة إلى امتلاك الوحدات القابلة للاسترداد جميع السمات المذكورة أعلاه، يجب ألا يكون لدى الصندوق أي أداة مالية أو عقد آخر يحتوي على ما يلي:

- مجموع تدفقات نقدية يعتمد جوهرياً على الربح أو الخسارة أو تغير في صافي الموجودات المثبتة أو تغير في القيمة العادلة لصافي الموجودات المثبتة وغير المثبتة للصندوق.
- تأثير تقييد أو تثبيت العائد المتبقي للوحدات القابلة للاسترداد جوهرياً.

إن وحدات الصندوق المشاركة القابلة للاسترداد تستوفي مفهوم الأدوات القابلة للبيع المصنفة كأدوات حقوق ملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي 16-32 أ - ب، وبالتالي يتم تصنيفها كأدوات حقوق ملكية.

يقوم الصندوق باستمرار بتقييم تصنيف الوحدات القابلة للاسترداد. في حال لم تعد الوحدات القابلة للاسترداد تمتلك جميع السمات أو باتت لا تستوفي الشروط الموضحة ليتم تصنيفها كحقوق ملكية، يقوم الصندوق بإعادة تصنيفها كمطلوبات مالية وقياسها بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف، مع إثبات أية فروقات من القيمة الدفترية السابقة في حقوق الملكية العائدة إلى حاملي الوحدات. إذا امتلكت الوحدات القابلة للاسترداد لاحقاً كافة السمات واستوفت الشروط الموضحة ليتم تصنيفها كحقوق ملكية، فسيعيد الصندوق تصنيفها كأدوات حقوق ملكية وقياسها بالقيمة الدفترية للمطلوبات في تاريخ إعادة التصنيف.

تتم المحاسبة عن إصدار والاستحواذ على وإلغاء الوحدات القابلة للاسترداد كمعاملات حقوق ملكية.

لا يتم إثبات أي أرباح أو خسائر في قائمة الدخل الشامل على شراء أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية للصندوق.

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن قبضه من بيع أصل أو يتم دفعه لتحويل التزام في معاملة نظامية بين أطراف مشاركين في السوق وذلك في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن عملية بيع الأصل أو تحويل الالتزام تمت إما:

- في السوق الرئيسية للأصل أو الالتزام.
- في ظل غياب سوق رئيسية، في أكثر الأسواق منفعة للأصل أو الالتزام.

يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق يعملون لتحقيق أفضل مصالحهم الاقتصادية.

يأخذ قياس القيمة العادلة لأصل ما غير مالي في عين الاعتبار قدرة المشارك في السوق على توليد منافع اقتصادية من خلال التوظيف الأعلى والأمثل للأصل أو من خلال بيعه لمشارك آخر في السوق والذي بدوره سيقوم بالتوظيف الأعلى والأمثل للأصل.

يستخدم الصندوق أساليب تقييم تتلاءم مع الظروف وتتوافر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، مع زيادة استخدام المدخلات التي يمكن رصدها ذات العلاقة وتقليص استخدام المدخلات التي لا يمكن رصدها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات المقاسة بالقيمة العادلة أو الموضح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، على النحو المبين أدناه، استناداً إلى أقل قدر من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1 - أسعار السوق المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات المماثلة.
- المستوى 2 - أساليب التقييم التي يمكن فيها رصد أقل قدر من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى 3 - أساليب التقييم التي لا يمكن فيها رصد أقل قدر من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، يقرر الصندوق ما إذا كان قد حدث تحويلات بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (بناءً على أقل قدر من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل سنة تقرير.

في تاريخ كل تقرير، يقوم الصندوق بتحليل الحركات في قيم الموجودات والمطلوبات التي يلزم إعادة قياسها أو إعادة تقييمها وفقاً للسياسات المحاسبية للصندوق.

ولغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام الصندوق بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الأصل أو الالتزام والتسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة المذكورة أعلاه. إن الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية، التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو التي تم الإفصاح عن القيمة العادلة لها تمت مناقشتها في الإفصاح رقم 12.

المحاسبة في تاريخ التداول

يتبع الصندوق تاريخ التداول في المحاسبة عن جميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية (أي التاريخ الذي يلتزم فيه الصندوق بشراء أو بيع الموجودات).

نقد وما يماثله

يشمل النقد وما يماثله الحسابات التي يحتفظ بها لدى البنك السعودي الفرنسي ("البنك") وأمين الحفظ.

مخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يترتب على الصندوق التزام قائم (نظامي أو ضمنى) من حدث سابق، ويكون من المرجح أن يتم تسوية تكاليف الالتزام وقياسها بشكل موثوق. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للمال جوهرياً، يتم خصم المخصصات باستخدام معدل الخصم الحالي قبل الضريبة الذي يعكس، حيثما يقتضي الأمر، المخاطر المتعلقة بالالتزام. وعند استخدام الخصم، يتم إثبات الزيادة في المخصص نتيجة مرور الوقت كتكاليف تمويل.

عندما يكون من المتوقع استرداد بعض أو كامل المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسوية المخصص من طرف خارجي، تُثبت الذمم المدينة على أنها موجودات عندما يكون استلام الاسترداد مؤكداً افتراضياً وتكون هناك إمكانية لقياس مبالغ الذمم المدينة.

مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى

تثبت المطلوبات بالمبالغ مستحقة الدفع في المستقبل مقابل البضائع أو الخدمات المستلمة، سواء تم إصدار فواتير بها من قبل الموردين أو لا. يتم إثباتها مبدئياً بالقيمة العادلة وتحتاج لاحقاً إلى إثباتها بالتكلفة المطفأة.

إن القيمة غير المضمومة لكافة المطلوبات المالية للصندوق في تاريخ التقرير مقارنة لقيمها الدفترية لأنها ستجرى تسويتها بالكامل خلال سنة واحدة من تاريخ التقرير. وبالتالي، لا يتم إثبات المطلوبات المذكورة بالتكلفة المطفأة.

أتعاب إدارة

يستحق دفع أتعاب إدارة الصندوق بسعر متفق عليه مع مدير الصندوق. يتقاضى مدير الصندوق أتعاب إدارة بنسبة 1,75% سنوياً بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة المطبقة على صافي قيمة الموجودات المستحقة يومياً وتدفع على أساس شهري.

مصاريف

يتم قياس وإثبات المصاريف على أساس الاستحقاق في السنة المحاسبية التي يتم تكبدها فيها.

الزكاة وضريبة الدخل

الزكاة وضريبة الدخل على مستوى الصندوق هي التزام على حاملي الوحدات، ولا يُرصد لها أي مخصص في هذه القوائم المالية.

قيمة حقوق الملكية للوحدة الواحدة

يتم احتساب قيمة صافي الموجودات للوحدة المفصح عنها في قائمة المركز المالي بقسمة صافي موجودات الصندوق على عدد الوحدات المصدرة في نهاية السنة.

تحويل عملات أجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي على أساس سعر الصرف السائد في تواريخ المعاملات.

يتم إدراج أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن التحويل في قائمة الدخل الشامل. تتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بعملات أجنبية إلى الريال السعودي بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير.

يتم إثبات فروق العملات الأجنبية الناتجة عن إعادة التحويل في قائمة الدخل الشامل كصافي أرباح/ خسائر صرف العملات الأجنبية.

صندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية
(تُدِيره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

5 تقديرات وأحكام وافتراضات محاسبية هامة

يتطلب إعداد هذه القوائم المالية أن يقوم مدير الصندوق بإبداء أحكامه وتقديراته وافتراضاته التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المسجلة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف. وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. يتم فحص التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بشكل مستمر. يتم إثبات التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل التقديرات وفي أي فترات مستقبلية تتأثر بها. لم يكن هناك تقديرات أو أحكام أو افتراضات محاسبية جوهرية عند إعداد هذه القوائم المالية.

أحكام

مبدأ الاستمرارية

قام مدير الصندوق بإجراء تقييم لقدرة الصندوق على الاستمرار في أعمالها، وهو على قناعة بأن الصندوق لديه الموارد للاستمرار في العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بوجود حالة من عدم التأكد الجوهري مما يضيء الشك حول قدرة الصندوق على الاستمرار في أعمالها. ولذلك، يستمر إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

تصنيف الوحدات كحقوق ملكية مقابل التزامات (راجع الإيضاح 4 للتعرف على السياسة المحاسبية وأساس القياس)

تقديرات

قياس القيمة العادلة (راجع الإيضاح 4 للتعرف على السياسة المحاسبية وأساس القياس)

6 المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة

المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة التي طُبِّقها الصندوق

تم تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي الجديدة والمعدلة التالية، والتي أصبحت سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023. لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقرير المالي المعدلة أي تأثير جوهري على المبالغ المدرجة للسنوات الحالية والسابقة.

المعيار والتفسير والتعديلات الوصف تاريخ السريان

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 وبيان الممارسة رقم 2 في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي

قام مجلس معايير المحاسبة الدولي بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض القوائم المالية" لمطالبة المنشآت بالإفصاح عن السياسات المحاسبية ذات الأهمية النسبية بدلاً عن السياسات المحاسبية الهامة. تحدد التعديلات ماهية "المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية" (وهي المعلومات التي، عند النظر إليها مع المعلومات الأخرى المدرجة في القوائم المالية للمنشأة، يمكن توقعها بشكل معقول للتأثير على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للقوائم المالية للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية) وتشرح كيفية تحديد متى تكون معلومات السياسة المحاسبية ذات أهمية نسبية. وتوضح كذلك أن المعلومات التي ليست ذات أهمية نسبية عن السياسة المحاسبية لا تحتاج إلى الإفصاح عنها. وإذا تم الإفصاح عنها، فلا يجب إخفاء المعلومات المحاسبية ذات الأهمية النسبية.

لدعم هذا التعديل، قام مجلس معايير المحاسبة الدولي أيضاً بتعديل بيان ممارسة المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 2 بشأن إصدار أحكام النسبية لتوفير إرشادات حول كيفية تطبيق مفهوم الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسات المحاسبية

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 8

يوضح التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 8 "السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، كيف يجب على الشركات التمييز بين التغيرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية. يعد هذا التمييز مهماً لأن التغيرات في التقديرات المحاسبية يتم تطبيقها بأثر مستقبلي على المعاملات المستقبلية والأحداث المستقبلية الأخرى، بينما يتم تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية بشكل عام بأثر رجعي على المعاملات السابقة والأحداث الماضية الأخرى وكذلك الفترة الحالية.

المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 17 "عقود التأمين"

يحل هذا المعيار محل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 4، والذي يسمح بمجموعة واسعة من الممارسات في المحاسبة عن عقود التأمين.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12

الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة من معاملة واحدة - تتطلب هذه التعديلات من الشركات أن تثبت الضريبة المؤجلة على المعاملات التي، عند الإثبات المبني، ينتج عنها مبالغ متساوية من الفروقات المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12

الإصلاح الضريبي العالمي: القواعد النموذجية للركيزة الثانية - تمنح هذه التعديلات الشركات إعفاءً مؤقتاً من المحاسبة عن الضرائب المؤجلة الناشئة عن الإصلاح الضريبي العالمي التابع لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما تتضمن التعديلات متطلبات الإفصاح المستهدفة للشركات المتأثرة.

صندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

6 المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة (تتمة)
المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة والتي لم تصبح سارية بعد

فيما يلي قائمة المعايير والتفسيرات الصادرة التي يتوقع الصندوق بشكل معقول تطبيقها في المستقبل. ويعتزم الصندوق تطبيق هذه المعايير عندما تصبح سارية المفعول. وليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات والمعايير أي أثر على القوائم المالية للصندوق.

تاريخ السريان	الوصف	المعيار والتفسير والتعديلات
1 يناير 2024	تتضمن هذه التعديلات متطلبات البيع وإعادة التأجير في المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 لشرح كيفية محاسبة المنشأة عن البيع وإعادة التأجير بعد تاريخ المعاملة. من المرجح أن تتأثر معاملات البيع وإعادة التأجير التي تكون فيها بعض أو كل مدفوعات الإيجار عبارة عن مدفوعات إيجار متغيرة ولا تعتمد على مؤشر أو معدل.	تعديل على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 16 - عقود الإيجار على أساس البيع وإعادة التأجير
1 يناير 2024	تتطلب هذه التعديلات إفصاحات لتعزيز شفافية ترتيبات تمويل الموردين وتأثيراتها على مطلوبات الشركة والتدفقات النقدية وتعرضها لمخاطر السيولة. إن متطلبات الإفصاح هي استجابة مجلس معايير المحاسبة الدولي لمخاوف المستثمرين من أن بعض ترتيبات تمويل موردي الشركات غير مرئية بشكل كاف، مما يعيق تحليل المستثمرين.	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 والمعيار الدولي للتقرير المالي رقم 7 حول ترتيبات تمويل الموردين
1 يناير 2024	توضح هذه التعديلات كيفية تأثير الشروط التي يجب أن تلتزم بها المنشأة خلال اثني عشر شهراً بعد فترة التقرير على تصنيف المطلوبات. تُهدف التعديلات أيضاً إلى تحسين المعلومات التي تقدمها المنشأة فيما يتعلق بالمطلوبات الخاضعة لهذه الشروط.	تعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 - المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات
1 يناير 2025	تتأثر المنشأة بالتعديلات عندما يكون لديها معاملة أو عملية بعملة أجنبية غير قابلة للصرف إلى عملة أخرى في تاريخ القياس لغرض محدد. تكون العملة قابلة للصرف عندما تكون هناك قدرة على الحصول على العملة الأخرى (مع تأخير إداري عادي)، وتتم المعاملة من خلال آلية السوق أو الصرف التي تخلق حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ.	تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 21 - عدم قابلية صرف العملات

7 نقد وما يماثله

31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023	
ريال سعودي	ريال سعودي	
413,829	3,771,278	نقد لدى البنك (انظر الإيضاح أدناه)
25,189,058	23,571,484	نقد لدى أمين الحفظ
25,602,887	27,342,762	

يتم إيداع هذا النقد في الحساب الجاري لدى البنك السعودي الفرنسي (الإيضاح 10).

أجرى مدير الصندوق فحصاً كما يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9. وبناءً على هذا التقييم، فإن تأثير مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة مقابل القيمة الدفترية للنقد وما يماثله ليس جوهرياً حيث إن الأرصدة محتفظ بها لدى مؤسسات مالية ذات تصنيفات استثمارية ائتمانية، وبالتالي لم يتم إثبات الخسارة الائتمانية المتوقعة في هذه القوائم المالية.

صندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

8 استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(أ) فيما يلي ملخص لمكونات الاستثمارات في حقوق الملكية حسب القطاع في آخر يوم للسنة:

31 ديسمبر 2023

نسبة القيمة السوقية	القيمة السوقية ريال سعودي	التكلفة ريال سعودي	قطاعات حقوق الملكية
25.19	89,370,483	63,690,291	خدمات اتصالات
20.64	73,209,880	75,145,218	نقل
11.82	41,942,579	17,664,103	إدارة وتطوير العقارات
4.96	17,580,598	8,014,641	مواد
4.78	16,946,260	19,813,540	بيع بالتجزئة
4.31	15,302,531	8,591,601	وسائل الإعلام
4.13	14,646,775	6,600,165	خدمات الرعاية الصحية وشركة الأسهم السعودية
2.47	8,774,757	5,943,073	طاقة
2.46	8,741,301	6,500,453	أغذية ومشروبات
2.43	8,606,623	4,837,770	بنوك
2.42	8,572,200	5,657,652	خدمات المستهلك
2.37	8,391,516	6,889,720	تقنية المعلومات
1.51	5,345,494	5,212,289	إسمنت
10.51	37,331,829	14,519,206	أجنبية أخرى
100	354,762,826	249,079,722	مجموع المحفظة الاستثمارية

31 ديسمبر 2022

نسبة القيمة السوقية	القيمة السوقية ريال سعودي	التكلفة ريال سعودي	قطاعات حقوق الملكية
17.45	46,083,698	37,014,206	طاقة
14.74	38,943,542	20,875,414	معدات وخدمات الرعاية الصحية
8.71	23,010,481	12,181,425	تقنية المعلومات والاتصالات
6.01	15,886,529	18,330,015	إدارة وتطوير العقارات
5.71	15,095,034	14,197,574	مواد
5.15	13,594,123	11,406,924	خدمات المستهلك
4.22	11,134,550	6,500,453	أغذية ومشروبات
3.16	8,339,394	4,837,770	خدمات بنكية ومالية
3.08	8,145,000	10,350,000	بيع بالتجزئة
1.88	4,970,372	5,212,289	إسمنت
1.08	2,854,724	3,386,293	بضائع رأسمالية
28.81	76,100,362	93,166,446	أسهم - أجنبية أخرى
100.00	264,157,809	237,458,809	مجموع المحفظة الاستثمارية

صندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

8 استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (تتمة)

فيما يلي ملخص للتصنيف الجغرافي للاستثمارات في حقوق الملكية في آخر يوم تقييم للسنة:

الوصف حسب القطاعات الجغرافية

التكلفة ريال سعودي	القيمة السوقية ريال سعودي	
173,934,504	281,552,946	31 ديسمبر 2023
75,145,218	73,209,880	المملكة العربية السعودية
249,079,722	354,762,826	الإمارات العربية المتحدة
		31 ديسمبر 2022
144,292,363	188,057,448	المملكة العربية السعودية
78,493,857	67,156,248	الإمارات العربية المتحدة
14,672,589	8,944,113	قطر
237,458,809	264,157,809	

إن التأثير على حقوق الملكية نتيجة للتغيير في القيمة العادلة للاستثمارات كما في 31 ديسمبر 2023 و 31 ديسمبر 2022 بسبب تغيير محتمل معقول في مؤشرات حقوق الملكية بناءً على تركيز القطاع، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة كما يلي:

31 ديسمبر 2022		31 ديسمبر 2023		
التأثير على حقوق الملكية	نسبة التغير المحتمل المعقول	التأثير على حقوق الملكية	نسبة التغير المحتمل المعقول	
-	±1%	893,705	±1%	خدمات اتصالات
-	±1%	732,099	±1%	نقل
158,865	±1%	419,426	±1%	إدارة وتطوير العقارات
150,950	±1%	175,806	±1%	مواد
81,450	±1%	169,463	±1%	بيع بالتجزئة
-	±1%	153,025	±1%	إعلام
389,435	±1%	146,468	±1%	معدات وخدمات الرعاية الصحية
460,837	±1%	87,748	±1%	طاقة
111,346	±1%	87,413	±1%	أغذية ومشروبات
83,394	±1%	86,066	±1%	خدمات بنكية ومالية
135,941	±1%	85,722	±1%	خدمات المستهلك
230,105	±1%	83,915	±1%	تقنية المعلومات والاتصالات
49,704	±1%	53,455	±1%	اسمنت
761,004	±1%	373,318	±1%	أسهم - أجنبية أخرى
28,547	±1%	-	±1%	بضائع رأسمالية
2,641,578		3,547,629		

9 صافي الربح على استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي	
43,938,789	22,531,955	ربح محقق من بيع استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بالصافي
(5,660,204)	78,984,104	ربح / (خسارة) غير محققة من إعادة قياس استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بالصافي
38,278,585	101,516,059	صافي الربح على استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

صندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

10 معاملات وأرصدة مع أطراف ذات علاقة

تعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لدى أحد الأطراف القدرة على السيطرة على الطرف الآخر أو يمارس نفوذاً جوهرياً على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية أو التشغيلية. عند النظر في كل علاقة محتملة مع الأطراف ذات العلاقة، يتم توجيه الانتباه إلى جوهر العلاقة، وليس الشكل النظامي فقط.

تشمل الأطراف ذات العلاقة شركة السعودي الفرنسي كابيتال ("مدير الصندوق") والبنك السعودي الفرنسي (البنك ومساهم مدير الصندوق) ومجلس إدارة الصندوق والشركات الشقيقة لمدير الصندوق والصناديق التي يديرها مدير الصندوق.

يتعامل الصندوق، في سياق أنشطته الاعتيادية، مع أطراف ذات علاقة.

يدفع الصندوق لمدير الصندوق أتعاب إدارة تحتسب بنسبة سنوية قدرها 1,75٪ بالإضافة إلى الضرائب المطبقة المحسوبة على مجموع صافي قيمة الموجودات على أساس يومي. تهدف الأتعاب إلى تعويض مدير الصندوق عن تشغيل وإدارة الصندوق.

يتم تعديل رسوم الاشتراك حتى 3٪ من المبلغ المستثمر به عن طريق الخصم من إجمالي الاشتراك؛ وبالتالي، لا تؤثر أو تنعكس في القوائم المالية للصندوق.

فيما يلي الم معاملات والأرصدة مع طرف ذو علاقة ذات العلاقة للسنتين المنتهيتين:

الرصيد المدين / (الدائن)	مبالغ (مصاريف) / إيرادات المعاملات		طبيعة المعاملات	الطرف ذو العلاقة		
	31 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2023			للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
ريال سعودي	(456,923)	(592,780)	(6,294,831)	(6,726,892)	أتعاب إدارة	
	-	-	(450,550)	-	أتعاب وساطة	شركة السعودي الفرنسي كابيتال
ريال سعودي	(12,360,758)		-	-	مطلوب إلى طرف ذي علاقة -	
	9,259,348	63,423	-	-	مطلوب من طرف ذي علاقة -	
	-	-	(5,311)	(5,794)	تعويضات سنوية	مجلس الإدارة البنك السعودي الفرنسي
	413,829	3,771,278	-	-	أرصدة بنكية	

تتضمن الوحدات المصدرة كما في 31 ديسمبر 2023 صفر وحدة مملوكة لموظفي البنك السعودي الفرنسي وشركة السعودي الفرنسي كابيتال (31 ديسمبر 2022: 100,977 وحدة).

صندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

11 مصاريف أخرى

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 ريال سعودي	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 ريال سعودي	إيضاح	
467,620	499,719		رسوم حفظ
450,550	395,993		مصروف عمولة التداول
34,650	34,650		أتعاب مراجعة
30,531	46,586		رسوم المؤشر المعياري
7,870	7,383		رسوم هيئة السوق المالية
5,750	8,221		رسوم التسجيل في تداول
5,311	5,794	10	أتعاب أعضاء مجلس الإدارة
72,514	49,400		مصاريف أخرى
1,074,796	1,047,746		

12 القيمة العادلة للأدوات المالية

يشتمل الجدول التالي على القيمة الدفترية والقيم العادلة للموجودات المالية بما في ذلك مستوياتها في تسلسل القيمة العادلة للأدوات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة. ولا يشتمل الجدول على معلومات القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة حيث أن القيمة الدفترية تمثل تقريباً معقولاً للقيمة العادلة. تعتمد القيمة العادلة للاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة، وبالتالي يتم تصنيفها ضمن المستوى 1.

المجموع	القيمة العادلة			القيمة الدفترية ريال سعودي
	المستوى 3 ريال سعودي	المستوى 2 ريال سعودي	المستوى 1 ريال سعودي	
354,762,826	-	-	354,762,826	354,762,826
264,157,809	-	-	264,157,809	264,157,809

31 ديسمبر 2023

استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال
الربح أو الخسارة

31 ديسمبر 2022

استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال
الربح أو الخسارة

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، لم تكن هناك تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 لقياس القيمة العادلة، ولم يتم إجراء تحويلات من أو إلى المستوى 3 لقياس القيمة العادلة.

صندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

14 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

تخفيف المخاطر

إنَّ إرشادات الاستثمار الخاصة بالصندوق على النحو المحدد في الشروط والأحكام ومذكرة المعلومات وصحيفة الوقائع، تُحدِّد استراتيجياته العامة للأعمال، ومدى تحمُّله للمخاطر، وفلسفة الإدارة العامة للمخاطر.

مخاطر التركيز

تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء الصندوق تجاه التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال أو موقع جغرافي معين. تنشأ تركيزات المخاطر عند إبرام عدد من الأدوات المالية أو العقود مع نفس الطرف المقابل أو عند اشتراك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة أعمال مشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لديهم خصائص اقتصادية مشابهة يمكن أن تؤدي إلى تأثير قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية بالتغيرات في الأوضاع الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. قد تنشأ تركيزات مخاطر السيولة عن شروط السداد المتعلقة بالمطلوبات المالية أو مصادر تسهيلات الاقتراض أو الاعتماد على سوق معينة يتم فيها تحقيق الموجودات السائلة. وقد تنشأ تركيزات مخاطر صرف العملات الأجنبية إذا كان لدى الصندوق صافي مركز مالي مفتوح بعملة أجنبية واحدة أو صافي إجمالي مراكز مفتوحة بعدة عملات تميل إلى الحركة معاً.

ولتفادي التركزات المفرطة للمخاطر، تشتمل سياسات وإجراءات الصندوق على إرشادات تهدف إلى التركيز على الحفاظ على تنوع المحفظة بناء على توصيات لجنة الاستثمار.

يقدم الإيضاح رقم 8 حول القوائم المالية تحليلاً لتركيز محفظة الأسهم للصندوق حسب توزيع القطاع والتوزيع الجغرافي.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته بشأن أداة مالية، مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. لا يوجد لدى الصندوق نظام تصنيف داخلي رسمي. تتم إدارة مخاطر الائتمان من خلال مراقبة المخاطر الائتمانية ووضع حدود ائتمان للمعاملات مع أطراف مقابلة محددة وتقويم الملاءة الائتمانية للأطراف المقابلة بصورة مستمرة.

يسعى مدير الصندوق للحد من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرض لمخاطر الائتمان والتصنيفات الائتمانية والتعامل مع الأطراف المقابلة ذات السمعة الجيدة.

يعرض الجدول أدناه الحد الأقصى لتعرض الصندوق لمخاطر الائتمان لمكونات قائمة المركز المالي.

31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2022	
ريال سعودي	ريال سعودي	
27,342,762	25,602,887	نقد وما يماثله
63,423	9,259,348	مطلوب من طرف ذي علاقة
-	25,746	ذمم مدينة مقابل وحدات مباحة
6,590	21,289	موجودات أخرى
27,412,775	34,909,270	

مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق المخاطر الناتجة عن تأثير التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار صرف العملات الأجنبية، ومخاطر أسعار الأسهم، ومخاطر سعر الفائدة، على الدخل أو التدفقات النقدية للصندوق. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق يتمثل في إدارة ومراقبة التعرضات لمخاطر السوق ضمن مستويات مقبولة مع رفع العائد.

(أ) مخاطر أسعار الأسهم

تمثل مخاطر أسعار الأسهم المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار السوق.

إن استثمارات الصندوق معرضة لمخاطر أسعار السوق الناتجة عن عدم اليقين حول الأسعار المستقبلية. يقوم مدير الصندوق بإدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية للصندوق من حيث توزيع القطاع.

يقدم الإيضاح رقم 8 حول القوائم المالية تحليلاً لتركيز محفظة الأسهم للصندوق حسب توزيع القطاع.

صندوق السعودي الفرنسي الخليجي للطروحات الأولية
(تديره شركة السعودي الفرنسي كابيتال)

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

14 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية (تتمة)

(ب) مخاطر العملة

إن مخاطر العملة هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية بسبب التغيير في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن الأدوات المالية للصندوق، مثل النقد وما يماثله والاستثمارات المحنفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والذمم المدينة من طرف ذي علاقة والذمم الدائنة مقومة بشكل رئيسي بالريال السعودي، ومع ذلك فإن بعض الاستثمارات المحنفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والنقد وما يماثله مقومة بالدرهم الإماراتي والريال القطري. بشكل عام، لا توجد تقلبات كبيرة في أسعار الصرف بين الدرهم الإماراتي والريال القطري والريال السعودي حيث تم ربط العملات المعنية بالدولار الأمريكي. وعليه، لا يتعرض الصندوق لمخاطر العملة الجوهرية لموجوداته ومطلوباته المالية.

(ج) مخاطر سعر العمولة

مخاطر سعر العمولة هي التعرض للمخاطر المختلفة المرتبطة بتأثير التقلبات في أسعار العمولة السائدة على المركز المالي للصندوق والتدفقات النقدية. إن الصندوق غير معرض لمخاطر سعر العمولة لأنه لا يملك أي موجودات مالية محملة بالفائدة.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي أن يواجه الصندوق صعوبات في تأمين السيولة اللازمة للوفاء بالارتباطات المتعلقة بالمطلوبات المالية التي يتم تسويتها من خلال تقديم النقد أو موجودات مالية أخرى.

تنص شروط وأحكام الصندوق على شروط الاشتراكات واسترداد الوحدات. ولهذا، يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة بشأن الوفاء باستردادات حاملي الوحدات. وتعد الأوراق المالية للصندوق قابلة للتحقق بسهولة لأنها مدرجة في الأسواق المالية في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة. يقوم مدير الصندوق بمراقبة متطلبات السيولة بصورة منتظمة لضمان توفر الأموال الكافية للوفاء بالارتباطات عند نشأتها.

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن للصندوق الاستفادة من تسهيلات السحوبات البنكية على المكشوف التي يقدمها مدير الصندوق للوفاء بمتطلبات السيولة.

إن القيمة غير المخصصة لكافة المطلوبات المالية للصندوق في تاريخ التقرير مقارنة لقيمتها الدفترية وتسدد بالكامل خلال سنة من تاريخ التقرير.

15 آخر يوم للتقييم

كان آخر يوم تقييم للسنة لغرض إعداد هذه القوائم المالية هو 31 ديسمبر 2023 (31 ديسمبر 2022: 31 ديسمبر 2022).

16 تقديم إقرار المعلومات الزكوية

تنص المادة (3) من قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية أو صناديق الاستثمار العقارية، على إلزام جميع الصناديق الاستثمارية التي وافقت هيئة السوق المالية على تأسيسها بعد تاريخ نفاذ القواعد (1 يناير 2023) التسجيل لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") لأغراض الزكاة، وذلك قبل نهاية السنة المالية الأولى من الموافقة على تأسيسها وتقديم إقرار معلومات زكوية خلال 120 يوماً من نهاية السنة المالية. حصل الصندوق على شهادة تسجيله رقم 3119618174 من الهيئة بتاريخ 6 جمادى الآخرة 1445هـ (الموافق 19 ديسمبر 2023). سيقوم الصندوق بتقديم إقرار المعلومات الزكوية في موعده.

تبقى مسؤولية إخراج الزكاة على الاستثمار في وحدات الصندوق على عاتق حاملي الوحدات ولا يتحمل الصندوق التزام الزكاة إلى الحد الذي يعتبر فيه حاملي الوحدات من المكلفين بالزكاة وفقاً لأحكام الزكاة.

17 الموافقة على القوائم المالية

تمت الموافقة على إصدار هذه القوائم المالية من قبل مجلس إدارة الصندوق بتاريخ 4 رمضان 1445هـ (الموافق 14 مارس 2024).